تقرير

ميشال كرم
Michelkaram2@hotmail.com

خسائر بشريّة بالآلاف واقتصاديّة تخطّت المألوف الجنوب بين الخراب والدمار ... وانتظار الإعمار

لم تكد جراح الحروب السابقة تلتئم حتى اعادت الاعتداءات الاسرائيلية الاخيرة رسم مشاهد الدمار في لبنان، من خسائر بشرية، وموجات نزوح لم تغب عن ذاكرة اللبنانيين منذ سنوات، الى تدمير قرى وتجريفها، حتى تصاعدت تقديرات الاضرار الى مليارات الدولارات، لتضع البلد امام تحديات غير مسبوقة في اعادة اعماره واستعادة استقراره

تكشف الحرب الاسرائيلية التي اندلعت في 2 آذار الماضي عن حجم هائل من الكوارث الانسانية والاجتماعية والاقتصادية التي تضاف الى سجل الازمات المتراكمة التي تثقل كاهل البلد منذ 2019، اذ لم تقتصر تداعياتها على آلاف الضحايا بين شهيد وجريح، بل امتدت لتشمل تدمير احياء سكنية وبلدات بأكملها، ادت الى نزوح مئات الآلاف من السكان، فضلا عن اضرار جسيمة لحقت بالبنى التحتية والقطاعات الانتاجية والخدمات العامة، اضيفت الى الفاتورة الثقيلة للحرب التي شهدها لبنان عام 2024 على جنوبه وبقاعه والضاحية الجنوبية لبيروت، والتي خلفت بدورها اضرارا واسعة في الممتلكات العامة والخاصة واثرت سلبا على النشاط الاقتصادي والاستثماري.

لم تنحصر اضرار هذه الحرب على حجم الدمار المادي والخسائر البشرية، بل تجاوزتها لتلقي بثقلها على مختلف جوانب الحياة في لبنان، بعدما اصابت آثارها قطاعات حيوية كالتعليم والصحة والزراعة والسياحة والتجارة، في بلد يكافح منذ سنوات للخروج من ازماته الاقتصادية والاجتماعية المتفاقمة. كما تسببت موجات النزوح الواسعة بضغوط اضافية على الخدمات الاساسية والبنى التحتية، في وقت تعاني فيه المؤسسات الرسمية من محدودية الموارد وضعف الامكانات، خصوصا ان الخسائر الراهنة لا تعكس مجرد ارقام واحصاءات، بل تكشف حجم التحديات التي يواجهها لبنان في مرحلة ما بعد الحرب، مع اتساع الفجوة بين احتياجاته المتزايدة وقدراته المتاحة، مما يضعه امام استحقاقات كبرى تتطلب دعما دوليا وعربيا واسعا، تعيد تأهيل ما دمرته الحرب وتؤسس لمرحلة من التعافي والاستقرار والتنمية المستدامة.

تعكس الحصيلة البشرية للحرب حجم المأساة التي شهدها لبنان منذ 2 آذار، اذ بلغ عدد الضحايا أكثر من 4300 شهيد و12200 جريح، وفق البيانات الرسمية لوزارة الصحة. كما شهد يوم 19 حزيران الدموي وحده سقوط 83 شهيدا واصابة 141 بجروح، في اعقاب موجة غارات اسرائيلية مكثفة استهدفت مناطق عدة في جنوب لبنان، رغم مذكرة التفاهم التي ابرمت بين اميركا وإيران، والتي نصت على وقف الاعمال العدائية في مختلف ساحات المواجهة، بما فيها لبنان.

لا تقف تداعيات هذه الحصيلة عند حدود الارقام، بل تكشف ايضا حجم الثمن الانساني الباهظ الذي خلفته الحرب على مختلف فئات المجتمع وقطاعاته، اذ تضمنت الحصيلة استشهاد 270 امرأة و255 طفلا، و130 عاملا في القطاع الصحي، و5 من الكوادر الطبية والتمريضية، فيما تضرر 39 مركز اسعاف و175 آلية اسعاف، واصيب 259 مسعفا و147 من الطواقم الطبية. وسجلت بلدة جبشيت الحصيلة الاعلى في عدد شهداء الحرب، اذ ارتقى منها 130 شخصا، وطالت الاضرار البنى الصحية ايضا، حيث تعرض 17 مستشفى لخسائر جسيمة، فيما اغلقت 3 مستشفيات، مما زاد من الضغوط على نظام صحي يواجه اصلا تحديات نتيجة الازمات المتلاحقة.

وإذا كانت هذه الارقام تعكس حجم المأساة الانسانية، فإنها لا تروي سوى جانب من الصورة، اذ تكشف المقارنة مع الحروب السابقة ان لبنان واجه واحدة من أكثر الحروب دموية في تاريخه. ولم تقف خطورتها عند مشاهد الخراب المتشابهة الى حد بعيد بين بلدات الجنوب، بل تجلت في حصيلتها البشرية، فعدد الشهداء المسجل خلال اقل من 4 أشهر تخطى الضحايا الذين سقطوا خلال المواجهات بين حزب الله وإسرائيل، الممتدة من تشرين الاول 2023 الى تشرين الثاني 2024.

انعكست هذه التطورات الميدانية على المدنيين، الذين وجدوا أنفسهم امام موجات نزوح متلاحقة وظروف انسانية قاسية عانى منها الجنوبيون. وتشير التقديرات الرسمية الى ان ما يقارب مليون شخص اضطروا الى مغادرة منازلهم بفعل الغارات الجوية الاسرائيلية واوامر الاخلاء المتكررة التي طالت بلدات بأكملها، وتظهر بيانات وزارة الشؤون الاجتماعية ان عشرات الآلاف لجأوا الى مراكز الايواء الرسمية، لا سيما في بيروت التي استضافت أكثر من 75 في المئة من اجمالي النازحين، تلتها عاليه والشوف وصيدا وبعبدا وغيرها، فيما وجد آخرون ملاذا لدى اقاربهم او في مساكن مستأجرة وسط اعباء معيشية متزايدة فرضها النزوح الطويل، ولم يكن فقدان منازلهم ومصادر رزقهم سوى جانب من معاناتهم، حيث عاش الآلاف بين حقيبتي نزوح وعودة، مترقبين التطورات الامنية.

لكن مرارة النزوح تجلت مع كل اعلان لوقف إطلاق النار، فبدلا من ان يشكل بداية لعودة مستقرة الى القرى، تحول الى هدنة مؤقتة لم تلبث ان تبددت مع تجدد التوترات، وبين كل جولة تصعيد واخرى، يسارع النازحون الى العودة لاستئناف حياتهم، قبل ان يجد كثيرون

منهم أنفسهم على طرق النزوح مجددا. وقد شهد الاوتوستراد الساحلي بين بيروت والجنوب طوابير طويلة من السيارات المحملة بالأمتعة والعائلات العائدة او المغادرة، في مشهد يختصر واقعا قاسيا وعذابا مفتوحا يتكرر ذهابا وايابا مع كل خرق.

لم يبدد اعلان وقف النار مخاوف الجنوبيين بالكامل، فمع توقف العدوان الاسرائيلي عقب الاعصار الجنوبي، بطلب اميركي ناتج من ضغط

> **الدمار من بنت جبيل الى الناقورة يحصى بالأرقام والوجع يتجاوز الكلام**

ايراني، ساد هدوء لم يعرف طعمه الجنوب على مدى الأيام الـ 112 السابقة. لكن التجارب التي راكمها الجنوبيون دفعتهم الى التعامل بحذر مع أي مؤشرات تهدئة، بعدما خبروا مرارا انهيار التفاهمات في اي لحظة، والتزموا توصيات الجيش اللبناني ووحداته العسكرية والبلديات التي دعت الى توخي الحذر وعدم التسرع في العودة.

كذلك عكست الايام العشرة الاولى من الهدنة بداية تبدل تدريجي في المشهد الميداني، اذ عاد نحو 400 الف شخص، مما يعادل 40 في المئة من اجمالي النازحين الى بلداتهم مع تحسن الاوضاع الامنية، وفق بيانات وزارة الشؤون الاجتماعية، التي اشارت الى ان عدد مراكز الايواء انخفض ايضا من 692 مركزا في ذروة النزوح الى 479 بعد اقفال 213 مركزا، فيما انخفض عدد المقيمين فيها الى نحو 13 الف شخص مقارنة بـ37 الفا في وقت سابق، مما يعني مغادرة 63 في المئة منهم لهذه المراكز، فيما تراجع عدد المراكز في بيروت التي استقبلت الحصة الاكبر من 150 الى 100.

في المقابل، فرض حجم الدمار في بعض المناطق الجنوبية استمرار الحاجة الى مراكز ايواء جديدة، حيث افتتح 10 في الجنوب وواحد في النبطية لاستقبال العائلات التي حالت الاضرار الجسيمة بمنازلها دون عودتها اليها. وعكست هذه المؤشرات تمسك ابناء الجنوب بأرضهم واصرارهم على العودة الى بلداتهم، حيث فضل عدد كبير من العائلات الاقامة في محيط المنازل المدمرة بدلا من البقاء بعيدا عنها.

لكن العودة كشفت حجم الكارثة التي كانت في انتظار الاهالي الذين واجهوا واقعا مختلفا عما تركوه قبل النزوح، بعدما طالت الغارات الاسرائيلية بلداتهم على نحو غير مسبوق، اذ ركزت عملياتها العسكرية خلال الحربين الاخيرتين، على تدمير ممنهج للمنازل والبنى التحتية والاحياء التراثية والاراضي الزراعية، لا سيما في الجنوب الذي شكل مسرحا رئيسيا للمواجهات، حيث احتلت قواتها مساحات تمتد الى عمق 10 كيلومترات شملت ما سمته مناطق ضمن "الخط الاصفر".

كما تؤكد التقييمات الميدانية ان هذا الدمار لم يكن مجرد انطباع بصري، بل انعكس في ارقام الخسائر التي وثقتها الجهات الدولية والوطنية. كما اظهر تقييم الاضرار في المباني الواقعة جنوب نهر الليطاني، اجراه برنامج الامم المتحدة الانمائي بالتعاون مع المجلس الوطني للبحوث العلمية، ان قيمة الخسائر تجاوزت 1,38 ◄

مليار دولار، وحجم الركام الناتج من الدمار بنحو 3,1 ملايين متر مكعب. وشكلت هذه الاضرار جزءا من صورة أكبر لتداعيات الحرب على لبنان، في مؤشر يعكس ضخامة الكارثة، الى جانب الاضرار التي قدرت سابقا في بيروت والضاحية الجنوبية بنحو 365 مليون دولار.

وبيّن المسح للفترة الممتدة من 2 آذار حتى 29 نيسان 2026 ان الحرب دمرت 11095 مبنى سويت بالأرض، مما أثر على 17891 وحدة سكنية، فيما تضرر 2242 مبنى بشكل جزئي مؤثرا على 5219 وحدة سكنية، وتعرض 9311 مبنى لأضرار طفيفة شملت 18282 وحدة سكنية، في صورة تعكس دمار البنية العمرانية في القرى والبلدات الجنوبية.

كما اظهرت النتائج ان بلدات قضاء بنت جبيل، كانت الاكثر تضررا بين الاقضية الجنوبية من حيث عدد المباني المدمرة كليا، خصوصا بلدتي عيترون (1658 مبنى) وبنت جبيل (1076 مبنى) اللتين سجلتا اعلى نسب دمار. كما برزت بلدات ميس الجبل (969 مبنى) والطيبة (824 مبنى) في قضاء مرجعيون ضمن المناطق الاكثر تأثرا، في حين سجلت بلدتا برج الشمالي (370 مبنى) والناقورة (216 مبنى) في قضاء صور.

اعتمد التقييم على صور اقمار صناعية عالية الدقة وتقنيات الذكاء الاصطناعي الجغرافي، مدعومة بعمليات تدقيق ومراجعة بصرية

> **11095 مبنى دمرت بالكامل في الجنوب والكلفة 1,38 مليار دولار**

اجراها خبراء برنامج الامم المتحدة الانمائي، وتمت مقارنة صور اقمار صناعية ملتقطة في 29 نيسان 2026 مع صور تعود الى 23 تشرين الاول 2025، مما اتاح رصد الاضرار المرئية المرتبطة بالنزاع، بما في ذلك انهيار الاسقف والتشوهات الهيكلية وتراكم الركام، وبالتالي اعداد خارطة تفصيلية لحجم الدمار وتوزعه الجغرافي، حيث بلغت نسبة دقة النتائج نحو 85 في المئة، مما منح التقديرات مستوى مرتفعا من الثقة وجعلها مرجعا للجهات المعنية بعمليات التعافي واعادة الاعمار.

كذلك اوضح التقرير ان الارقام المعلنة تقتصر على الاضرار الظاهرة التي لحقت بالمباني، من دون ان تشمل الخسائر التي طالت البنى التحتية والمرافق العامة وشبكات المياه والكهرباء والاتصالات والقطاعات الاقتصادية والانتاجية الاخرى، من دون أن تشمل الاضرار التي وقعت بعد 29 نيسان 2026، نظرا الى صعوبة احتساب الاضرار غير المرئية. لكن هذا التقييم السريع يشكل قاعدة بيانات اولية لتوجيه المساعدات وتحديد اولوية التدخل، في اطار خطة وطنية شاملة لإعادة تأهيل المناطق المنكوبة، وتمكين آلاف العائلات من العودة الى الحياة الطبيعية.

وإذا كان دمار البنية العمرانية قد رسم جزءا من ملامح المأساة، فان الخسائر التي اصابت القطاع الزراعي كشفت وجها آخر للحرب، تمثل في ضرب مصادر الرزق والامن الغذائي لأبناء الجنوب. فقد قدرت خسائر القطاع الزراعي بنحو 350,5 مليون دولار، في مقابل 41,4 مليونا من جراء الاضرار التي لحقت بالأراضي الزراعية والبساتين والمنشآت والمعدات الزراعية.

اظهرت الدراسة التي انجزت بالتعاون بين وزارة الزراعة والمجلس الوطني للبحوث العلمية، ان قطاع الزيتون كان الاكثر تضررا بين المحاصيل، بعدما بلغت خسائر انتاجه نحو 307 ملايين دولار، مع فقدان أكثر من 30 الف طن من الانتاج، وتكبدت زراعة الحمضيات خسائر قدرت بنحو 124 مليون دولار، وامتدت لتطال الثروة الحيوانية وقطاع تربية النحل. كما اظهرت النتائج نفوق نحو 82 ألف رأس من الماشية، وحوالي 727 ألف طير من الدواجن، وتدمير ما يزيد عن 20 ألف خلية نحل، مما انعكس سلبا على انتاج العسل وعملية تلقيح المزروعات.

لم تقتصر الكلفة التي تكبدها لبنان خلال هذه الحرب على الارواح والمباني وسبل العيش، بل طالت مجمل الاقتصاد اللبناني، لذا حذر وزير المال ياسين جابر من تداعياتها على النمو والانتاج والتعافي، معتبرا انها قد تدفع الاقتصاد اللبناني الى انكماش لا يقل عن 7 في المئة خلال العام الجاري بما يفاقم الضغوط على القطاعات الإنتاجية. في وقت لفت البنك الدولي الى ان اعادة اعمار لبنان ووضعه على سكة التعافي الاقتصادي يتطلبان 5 سنوات واستثمارات ضخمة لا تقل عن 11 مليار دولار كمرحلة اولى، باعتبار ان التحدي لا يتوقف على ترميم ما دمرته الحرب، بل يمتد الى اعادة تشغيل عجلة الاقتصاد واستعادة مستويات الانتاج التي فقدها البلد خلال السنوات الماضية.